الرياض

الاربعاء ٨ صفر ١٤٢٧هـ - ٨ مارس ٢٠٠٦م - العدد ١٣٧٧١

# المجلس المحلي بالطائف يبحث مشروعات الطرق والصحة الجديدة

الطائف – إسماعيل إبراهيم

استعرض المجلس المحلي بمحافظة الطائف المشروعات التنموية التي سيتم تنفيذها بالمحافظة ١ خلال العام الجاري وانعكاساتها الايجابية على أهالي الطائف والقرى التابعة ومركز المجلس على مشروعات الطرق الجديدة التي ستنفذها وزارة النقل ومشروعات المستشفيات التي تنفذها وزارة الصحة بالمحافظة ومن اهم هذه المشروعات اقامة مستشفى النساء والولادة ومستشفى الملك فيصل وتنفيذ الطريق الدائري الشرقي وطريق المويه وطريق البحرة - الراغية وطريق عقبة المحمدية (المرحلة الثانية) وعقبة الصفيحة وغيرها من المشاريع التي سيتواصل تنفيذها خلال الأشهر المقبلة تباعا بما يحقق نقلة تنموية مهمة للمحافظة بدعم من حكومة خادم الحرمين الشريفين لكافة المشروعات الداعمة للبنية الأساسية بالمناطق والمحافظات.

وشدد معالي محافظ الطائف رئيس المجلس المحلي الاستاذ فهد بن عبدالعزيز بن معمر على ضرورة سرعة تنفيذ هذه المشاريع حتى يستفيد منها المواطن انفاذا لتوجيهات ولاة الأمر ونقل معاليه شكر أهالي الطائف لحكومة خادم الحرمين الشريفين على اعتماد هذه المشروعات الضخمة والتي سيكون لها اثر سريع في خطط التنمية والتطوير بالمحافظة والمركز والقرى التابعة على حد سواء حيث إن الطائف يتبعها ٣٠ مركزا وأكثر من ١٩٨٠ قرية وتخدمها ١١ مستشفى تابعة لوزارة الصحة و١٠٣ مراكز صحية وهناك شبكة من الطرق الخارجية والجسور التي تخدم الأهالي وزوار الطائف بشكل فاعل ومن المتوقع أن تسهم المشاريع الجديدة في تعزيز قدرات الطرق والصحة على استيعاب الطلب المتزايد على خدماتهما خلال المرحلة المقبلة.

وحول تجربة المملكة نحو تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية كوسيلة رئيسية للتنمية، قال المحافظ الدباغ ان هذه التجربة قد بدأت منذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز مع بداية مرحلة التنقيب عن النفط، وقد كانت المملكة من أوائل دول المنطقة التي أصدرت نظاماً خاصاً للاستثمار الأجنبي.

وأشار إلى أن المملكة خلال السنوات الأخيرة قد كثفت الجهود من أجل تحسين مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي في البلاد في إطار برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، على طريق التنمية والتحديث مع السعي إلى تبني برامج تكفل الاستفادة من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في تحسين المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع.

وحول الخطوات التي قامت بها المملكة في الفترة الأخيرة لتهيئة بيئة استثمارية أكثر جذباً وتنافسية وتنوعاً أشار الملك عبدالله إلى إطلاق حكومة المملكة برنامجاً شاملاً لتطوير إجراءات الاستثمار ومتابعة حل المعوقات التي تواجه الاستثمارات وإصدار نظام ضريبي جديد يسمح بترحيل الخسائر مع خفض معدلات الضريبة من ٤٥٪ إلى ٢٠٪ من الأرباح المتحققة، موضحاً أنه قد تم خلال العام الماضي ٢٠٠٥م الموافقة على العديد من الأنظمة التي من شأنها تعزيز البيئة الاستثمارية، ومن أهمها الترتيبات التنظيمية المتخذة لتفعيل أداء أجهزة القضاء وفض المنازعات وتطوير نظام العمل،

وإنشاء هيئة لتنظيم قطاع الكهرباء، وتشكيل مجلس لحماية المنافسة العادلة، وصدور نظام جديد للطيران المدني، وخمس لوائح تنفيذية لتفعيل نظام السوق المالية كما تم الانتهاء من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.

وتناولت كلمة محافظ الهيئة النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها جهود حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين في المجال الاستثماري، ومنها استمرار احتلال المملكة لمركز الصدارة بين الدول العربية في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يتم استقطابها سنوياً، والإقبال المتزايد من الشركات العالمية على الاستثمار في المملكة، حيث بلغت قيمة التراخيص الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار في المملكة للمشاريع المشتركة والأجنبية عام ٢٠٠٥م نحو ٢٠٠ مليار سعودي، مشيراً إلى تحسن تصنيف المملكة العام الماضي في عدد من التقارير الدولية المحايدة التي تقيس تنافسية بيئة الاستثمار في الدول المختلفة حيث قفز تصنيف المملكة من المرتبة ٦٧ إلى المرتبة ٣٨ على مستوى العالم من حيث كونها بيئة جاذبة للعمل والاستثمار حسب تقرير البنك الدولي، وحلت عدة شركات سعودية مساهمة في قائمة أكبر مئة شركة في العالم من حيث القيمة السوقية بنهاية عام ٢٠٠٥م، كما تم إطلاق أكبر مدينة اقتصادية متكاملة في الشرق الأوسط في الساحل الغربي من المملكة، ويقدر حجم استثمارات هذه المدينة عند اكتمالها بحوالي ١٠٠ مليار ريال ويعد هذا المشروع أحد أكبر المشاريع التنموية في العالم بتمويل كامل من القطاع الخاص الخليجي والعربي ليجسد نموذجاً حياً لتفعيل التحالفات والشراكات الاستثمارية العربية على أرض الواقع.

وفي ختام كلمته أوصى محافظ الهيئة العامة للاستثمار المؤتمر بالخروج برؤية طموحة لمستقبل الاستثمار في العالم العربي تعتمد على حقائق مادية مشجعة للاستثمار وأن تنبثق من هذه الرؤية أهداف لزيادة الاستثمار خلال فترات زمنية محددة، وأن يهتم المؤتمر بتحديد الإجراءات والسياسات التي ينبغي تطبيقها لتحقيق هذه الأهداف التي تحقق الخير لأبناء الوطن العربي، مع أهمية أن يكون هناك إستراتيجية لتحفيز الاستثمار في العالم العربي، مع الأخذ بعين الاعتبار المزايا النسبية لأقطاره، وضرورة تحقيق تكامل في المشاريع الاستثمارية بين الدول العربية. كما دعا رجال الأعمال والمستثمرين العرب إلى زيادة استفادتهم من الأجهزة والمؤسسات العربية العاملة في مجال تشجيع الاستثمار ومن بينها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.